

تداولات البورصة إلى أقل مستوى في 5 أشهر

تراجعت أحجام التداول بالبورصة الكويتية لأدنى مستوى منذ 5 أشهر لتصل لنحو 87,3 مليون سهم مقابل نحو 183 مليون سهم بجملة أول من أمس بانخفاض 7,52٪، وهو ما ظهر جليا على قيمة التداول التي كانت دون 10 ملايين دينار حتى قبل نهاية الجلسة بنصف ساعة فقط، وازدياد النشاط في الدقائق الأخيرة ارتفعت السيولة إلى 13 مليون دينار بانخفاض 10٪ مع جلسة أول من أمس البالغ مستوى السيولة فيها 14,7 مليون دينار.

يعتمد في ميزانية 2016/2015 بعد بحثه مع وزارة النفط خلال أسبوعين

«المالية»: أسعار النفط تفرض تغيير سعر التعادل إلى 60 دولاراً

الكويت ثالث أرخص دول العالم في سعر البنزين

أغنى دول العالم في سعر البنزين		
الترتيب	الدولة	سعر الجالون (دولار)
01	النرويج	9.26
02	تركيا	8.44
03	هونغ كونغ	8.12
04	إيطاليا	8.11
05	هولندا	8.07
06	إسرائيل	7.76
07	الدنمارك	7.64
08	المملكة المتحدة	7.33
09	البرتغال	7.18
10	بلجيكا	7.15

أرخص دول العالم في سعر البنزين		
الترتيب	الدولة	سعر الجالون (دولار)
01	فنزويلا	0.04
02	السعودية	0.45
03	الكويت	0.79
04	مصر	1.38
05	إيران	1.42
06	الإمارات	1.77
07	نيجيريا	2.26
08	ماليزيا	2.48
09	أمريكا	2.93
10	روسيا	3.24

رتبت وكالة «بلومبرغ» 61 دولة حول العالم تبعا لأعلى وأرخص سعر الجالون البنزين وفقا لمتوسط الأسعار من التاسع والعشرين من سبتمبر وحتى الحادي عشر من نوفمبر، معتمدة في ذلك على بيانات من مصادر متعددة وفقا لـ«أرقام».

الجدير بالذكر، أنه لم تتوفر بيانات عن كافة الدول، كما استبعدت القائمة الدول التي يقل فيها دخل الفرد اليومي عن 3,50 دولارا، واحتفظت النرويج بلقب الدولة الأعلى في سعر البنزين حول العالم الذي بلغ 9,26 دولارا للجالون، حيث لا تقدم دعما للوقود لأنها تستخدم الأرباح المحققة من بيع النفط في خدمات محلية مثل التعليم الجامعي المجاني والادخار لتحسين البنية التحتية، وعن الدول ذات الأسعار الأرخص للبنزين في العالم، كانت فنزويلا الأولى حيث بلغ سعر الجالون بها 0,04 دولار، وفي المرتبة الثانية جاءت السعودية، أكبر دولة منتجة للنفط في منظمة «أوبك»، ثم تلتها الكويت في المرتبة الثالثة.

فيها وبالتالي سوف يعاد النظر فيه مرة أخرى. وتوقع حمادة أن يحقق الاقتصاد الكويتي خلال العام المالي المقبل معدل نمو اقتصادي إيجابيا خاصة أن الاتفاق التنموي لن يمس وإنما سيتم العمل على تعزيز الإيرادات من مصادر جديدة، وذلك على الرغم من تراجع أسعار النفط.

وأشار حمادة إلى قيام وزارة المالية باتخاذ خطوات استباقية لضبط الإنفاق الحكومي في الفترة المتبقية من السنة الحالية أو مشروع الميزانية المقبل. وبين أن الوزارة قدمت لمجلس الوزراء رؤيتها بخصوص إعادة ضبط الإنفاق والجوانب المتعلقة بالهدر والإنفاق غير المربر في الجهات الحكومية والتي لا وجود لها في ميزانية العام المالي المقبل.

وأوضح أن من بين تلك المشروعات مؤشرات تقييم الأداء الحكومي والمساءلة المالية، لافتا إلى أن هناك 28 مؤشرا للتقييم تم اعدادها بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير.



خليفة حمادة

خليفة حمادة عن رفع

الدعم عن الكهرباء

والبنزين: توصيات

جديدة سنرفعها

لمجلس الوزراء

لا تغيير في الإنفاق

على المشاريع في

الميزانية الجديدة..

وخفض الإنفاق غير

الرأسمالي

سعر التعادل

75 دولاراً للبرميل

أصبح مبالغاً فيه

محمود فاروق

كشف وكيل وزارة المالية خليفة حمادة أن سعر الأساس المتوقع لبرميل النفط في مشروع الميزانية الجديدة 2016/2015 بين 55 و60 دولاراً للبرميل. وذكر أن اتجاه الحكومة في الميزانية المقبلة يستهدف ترشيد الإنفاق ووقف الهدر في الميزانية، موضحاً في الوقت ذاته أن وزارة المالية لا تسعى لوقف الإنفاق التنموي على المشاريع، بل على العكس تعمل على تعزيزه. وأكد حمادة أن المصروفات غير الرأسمالية في السنة القادمة ستكون بمعاملات منخفضة مقارنة بالسنة المالية الحالية.

وتصدر ميزانية السنة المقبلة 2016/2015 خلال الأيام القليلة المقبلة، حيث يلزم بتقديم مشروع الميزانية قبل 31 يناير المقبل، متوقفاً أنه سيتم الانتهاء من الميزانية قبل هذا التاريخ.

جاء ذلك على هامش المؤتمر المهني الدولي الرابع للمحاسبة والمراجعة الذي عقد صباح أمس بغرفة التجارة والصناعة بحضور قيادات حكومية ونيابية لبحث واقع بيئة الأعمال المالية والتجارية وما يمكن أن يقوم به متخذو القرار.

وقال حمادة إن وزارة المالية ستعقد اجتماعاً خلال الأسبوعين المقبلين مع جهات حكومية أبرزها وزارة النفط لتحديد سعر التعادل، مبيناً أنه في السابق تم وضع سعر تحفظي بحدود 75 دولاراً للبرميل وقد أصبح مبالغاً

الواردات ستأثر إيجاباً بانخفاض النفط

قال الوكيل المساعد لشؤون الشركات والتراخيص التجارية في وزارة التجارة والصناعة داود السايح إن هناك منكرة تفاهم تم الانتهاء منها لفض التشابك بين وزارة التجارة وهيئة أسواق المال وسيتم عقد اجتماع قريباً بين الجانبين لاعتماد منكرة التفاهم. وقال إن مسودة منكرة التفاهم جاهزة، لافتاً إلى أن الصناديق تم انتقالها بحكم قانون هيئة الأسواق إلى عبدة الهيئة، وعن تأثير انخفاض أسعار النفط وارتفاع سعر الدولار على صادرات وواردات الكويت، قال السايح إن انخفاض أسعار النفط سيؤثر على الصادرات سلباً والواردات ايجاباً.

سهم «زين الكويت» ارتفع 1,6٪.. وانخفاض لسهمي «موبايلي» و«زين السعودية»

«زين السعودية»: لم نتلق من «موبايلي» أي مستندات تدعم مطالبتها

شريف حمدي

حقق سهم شركة زين ارتفاعاً بنسبة 1,6٪ في نهاية تعاملات أمس، وذلك بعد أن حظي السهم بدعم يرجحه المتعاملون في البورصة إلى المحفظة الوطنية بعد تعرضه لتراجع في جلسة أول من أمس مسجلاً أدنى هبوط منذ قرابة 5 سنوات ببلوغه مستوى 580 فلساً، وارتفع السهم أمس 590 فلساً ليصعد إلى المستوى 590 فلساً، واستحوذ السهم على 8٪ من السيولة البالغة 13,2 مليون دينار بتداولات بقيمة 984 ألف دينار، وقالت شركة زين في إفصاح للبورصة الكويتية أمس إن شركة زين السعودية قدمت لها الإفصاح التالي بخصوص القضية الجديدة مع شركة موبايلي، وقالت «زين السعودية»، في إفصاحها أنها تلقت طلباً مؤرخاً في 2014/11/16 للبدء في إجراءات التحكيم، مقدم من وكيل لشركة اتحاد اتصالات «موبايلي»، وذلك على خلفية مطالبة شركة موبايلي لشركة زين السعودية بسداد مبلغ تزعم شركة موبايلي أنها مستحقة بموجب اتفاقية الخدمات المبرمة بين الطرفين بتاريخ 2008/5/6 (خدمات التجوال المحلي والمشاركة في مواقع الإبراج ووصلات التراسل



لا أثر غير عادي

على القوائم المالية

في ظل المعطيات

الحالية

تعاقدنا مع

شركة للدفاع

عن حقوق شركة

زين السعودية

ونقل الحركة الدولية، ومقداره 2,2 مليار ريال مع التعويض بمبلغ مقداره 58,7 مليون ريال عن الأضرار التي تزعم شركة موبايلي أنها لحقتها جراء عدم تسديد المستحقات المزعومة. وأسّم بوضوح لشركة زين السعودية بعد أسباب مطالبة شركة موبايلي بهذه المبالغ الجزافية رغم طلبها من شركة موبايلي توضيح مطالباتها منذ مدة طويلة، حيث إن شركة زين السعودية قد استخدمت شبكة شركة موبايلي بموجب الاتفاقية الموقعة بينهما، وقامت ولا تزال تقوم بمراجعة الطلبات المؤيدة بالمستندات التي تقوم شركة موبايلي بإرسالها وقامت بسداد المستحق عليها في حينه، عدا بعض المستحقات التي بلغت 13 مليون ريال تقريباً، حسب

أي أثر غير عادي على قوائمها المالية.

وقامت شركة زين السعودية بالتعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة في الاتصالات لمساعدتها في دراسة أي مستندات تقدمها شركة موبايلي وإحدى شركات المحاماة لتمثيلها قانونياً في هذا النزاع أمام هيئة التحكيم في حال تشكيلها، أو أمام الجهات القضائية، وذلك لحماية لحقوق شركة زين السعودية ومساهميها.

وفيما عدا ما سجلته شركة زين السعودية في دفاترها وظهر في قوائمها المالية فإنها لم تتلق من شركة موبايلي حتى تاريخه أي تفاصيل ومستندات مبنية على الاتفاقية تدعم مطالبات شركة موبايلي الجزافية المذكورة أعلاه، وستعلن شركة زين السعودية عن أي تطورات مهمة بهذا الخصوص، يذكر أن سهم «زين السعودية» خسّر في تعاملات السوق السعودي أمس 7,8٪ من قيمته السوقية، كذلك خسّر سهم «موبايلي» 6,7٪ بعد عودة السهمين للتداول بعد قرار هيئة أسواق المال السعودية بإيقافهما أول من أمس لمدة يوم واحد بعد إعلان موبايلي عن خبير مطالبتها لشركة «زين» بقيمة 2,2 مليار ريال، وهو ما نفته شركة «زين»، وأكدت أن المستحق لموبايلي 13 مليون

قباني: لا بد من قواعد لمنع الإساءة للشركات بدون مستند

قال الرئيس التنفيذي لشركة «زين السعودية» حسان قباني في مقابلة مع «سي إن بي سي عربية» إن مطالبات «موبايلي» ليس لها علاقة بقرار تخفيض رأس مال «زين السعودية»، مشيراً إلى أن قضية «موبايلي» لها تأثير سلبي على وضع السهم في السوق.

وأضاف قباني أنه يجب أن يكون هناك قواعد لمنع حدوث مثل هكذا قضايا وإشكالات تسيء إلى الشركات، حتى لا يتمكن أي أحد من الإساءة لشركة بدون مستند.

وأكد أن العلاقة مع «موبايلي» مازالت موجودة، ووفق مستندات «زين» فإنها تستحق 13 مليون ريال حالياً، كما أعلنت «زين»، وهناك ترابط أصلاً بين الشبكات الثلاث وهذا المبلغ قابل للتغير. وقال إن «زين السعودية» انتقلت في جانب التجوال المحلي من «موبايلي» إلى شركة الاتصالات السعودية» على أساس أن لديها تغطية أفضل، وباتفاقية أفضل مع «زين»، فهناك ترابط بين الشبكات، والاتفاقيات ترعى هذا الترابط. وحول قرار تخفيض رأسمال «زين السعودية»، أشار الرئيس التنفيذي للشركة إلى أن الشركة قائمة وكبيرة ولديها 9 ملايين عميل، ولها مستقبل جيد، حيث إن السوق السعودي والاتصالات في المنطقة، والسوق السعودي لديه طفرة في الاتصالات، وهناك إقبال كبير على خدمات البيانات والإنترنت، و«زين» تثق بأن خطتها ستصل بها إلى بر الأمان، وهي في وضع أفضل الآن.



في الوقت الذي انتعشت فيه أسعار النفط أمس لاتزال العديد من الشركات النفطية العالمية تنتظر تحسن الأسعار لتبدأ في تنفيذ أكبر مشاريعها النفطية ويبدو في الصورة عامل يتبع شركة شل العالمية في مصنع لإنتاج براميل النفط (رويتزن)

تحسن أسعار النفط الكويتي إلى 66,4 دولاراً للبرميل

وشهدت السوق تقلبات حادة منذ أن قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) الأسبوع الماضي إنها ستبقي على مستوى إنتاجها في السوق التي تشهد وفرة في المعروض، وسجل برنت أدنى مستوى في خمس سنوات عندما نزل عن 68 دولاراً للبرميل يوم الاثنين الماضي بعد وصوله لنحو 110 دولارات بين 2011 و2013.

وارتفع سعر برنت 21 سنتاً إلى 70,75 دولاراً للبرميل لكنه دون أعلى مستوى له في الجلسة

71,46 دولاراً، وارتفع الخام الأميركي إلى 67,33

وكالات: ارتفع سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس الأول 2,4 دولار للبرميل ليستقر عند 66,8 دولاراً مقارنة مع 64,4 دولاراً للبرميل في تداولات يوم الاثنين الماضي، وذلك وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية أمس.

وعالمياً، صعد خام برنت صوب 71 دولاراً للبرميل ليتعافى قليلاً من خسائر الجلسة السابقة في ظل

الصعوبة التي تواجهها السوق المضطربة لوضع حد لهبوط الأسعار التي هوت نحو 740 منذ شهر يونيو الماضي.